جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

# العيب العقلي واثره في المسؤولية الجزائية

بحث مقدم من الطالب

غزوان ناجي كحار

الى جامعة المستقبل _كلية القانون

وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في القانون

باشراف

م. م حنين علاء

2025_2024

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة ﴿11﴾

# الاهداء

**الى العزيز الذي حملت اسمه فخراً ، يردد إسمي عالياً في عنان السماء حاملاً شرف لقبك وبكل اعتزاز انا لهذا الرجل ابنَ الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وسندي (والدي)**

**الى من كانت الداعمة الأولى والأبدية ، ملاكي الطاهر ، من كان وجودها يمدني بالسعي دون ملل ، الى التي ظلت دعواتها تضم اسمى دائماً ، القلب الحنون ، معلمتي الأولى ، أمي ومحبوبتي وملهمتي.**

**ها أنا اليوم أهديك علماً وشهادة تخليتي عنها في سبيل رعايتي وتعليمي . ممتن لأن الله اصطفاك من البشر اماً لي**

**أهديكم هذا الإنجاز الذي لولاكم لم يكن ، اهديكم مراحلي وإنجازاتي كلها فالفضل والثناء الحولي ثم لكفاحكم لأجلي ، وعطائكم الذي يضمد تعبي**

**الى حيرة أيامي وصفوتها إلى من مدت لي اياديهم وقت ضعفي وأمنوا بقدراتي إلى ضلعي الثابت وامان ايامي ( اخوتي واخواتي)**

**أخيراً الشكر موصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار ، والتي كانت اهلاً للمصاعب ها انا اختم كل ما مررت به بفخر ونجاح الحمد لله من قبل ومن بعد ، راجي من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وان يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي .**

# شكر وتقدير

**أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف م. م حنين علاء على دعمه المستمر وإرشاداته القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث. كما أقدم شكري الجزيل إلى مجلس كلية القانون على إتاحة الفرصة لي لإعداد هذا البحث كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في القانون.**

**ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني لزملائي وأفراد أسرتي على دعمهم وتشجيعهم الدائم لي خلال فترة إعداد هذا البحث. أسأل الله أن يجعل هذا الجهد مساهمة علمية تعود بالنفع على الجميع.**

**الباحث**

**المحتويات**


**المقدمة** ..... 6

1. **أهمية البحث** ..... 6
2. **مشكلة البحث** ..... 6
3. **أهداف البحث** ..... 6
4. **منهجية البحث** ..... 7

**المبحث الأول : ماهيه العيب العقلي وأساسه القانوني** ..... 9

**الفرع الأول: التعريف القانوني للعيب العقلي** ..... 9

**الفرع الثاني: الأساس القانوني للعيب العقلي في التشريعات الجنائية** ..... 10

**المطلب الثاني: ذاتية العيب العقلي** ..... 11

**الفرع الأول: خصائص العيب العقلي** ..... 11

**الفرع الثاني: تطبيقات العيب العقلي في الأحكام القضائية** ..... 11

**المبحث الثاني: أثر العيب العقلي على المسؤولية الجزائية** ..... 12

**المطلب الأول: العيب العقلي وأثره في توافر أركان الجريمة** ..... 12

**الفرع الأول: أثر العيب العقلي على الركن المادي للجريمة** ..... 13

**الفرع الثاني: أثر العيب العقلي على الركن المعنوي للجريمة** ..... 16

**المطلب الثاني : العيب العقلي وأثره في العقوبة** ..... 18

**الفرع الأول: العيب العقلي كسبب للإعفاء أو التخفيف من العقوبة** ..... 18

**الفرع الثاني: دور القاضي في تقدير العيب العقلي** ..... 21

**الخاتمة** ..... 24

**المراجع:** ..... 25

## المقدمة

يُعتبر موضوع **العيب العقلي وأثره في المسؤولية الجزائية** من المواضيع الحيوية في القانون الجنائي، حيث يتناول تأثير الاضطرابات العقلية على قدرة الفرد على تحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله. تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تعامل النظم القانونية مع الأفراد الذين يعانون من عيوب عقلية عند ارتكابهم للجرائم، وما يترتب على ذلك من تطبيق للعقوبات أو التدابير الاحترازية المناسبة.ويُعد موضوع **العيب العقلي وأثره في المسؤولية الجزائية** من القضايا القانونية التي تثير نقاشًا واسعًا في مجال القانون الجنائي، حيث يتناول تأثير العيوب العقلية على قدرة الفرد على فهم طبيعة أفعاله وتحمل مسؤوليتها الجنائية. فالإنسان، بوصفه كائنًا عاقلًا، يتحمل المسؤولية عن أفعاله متى ما كان واعيًا ومدركًا لطبيعتها وعواقبها، ولكن عندما يكون مصابًا بعيب عقلي مؤثر، يثار التساؤل حول مدى مسؤوليته عن الجرائم التي يرتكبها.

تمثل هذه القضية إشكالية قانونية وطبية في آنٍ واحد، إذ تتداخل فيها مفاهيم علم النفس والطب النفسي مع القواعد القانونية التي تحكم المسؤولية الجنائية. ولذلك، فإن معالجة هذا الموضوع تتطلب دراسة متعمقة للعلاقة بين العيب العقلي والجريمة، وفهم الأسس التي تستند إليها القوانين في تحديد أهلية المتهم ومدى خضوعه للعقوبة أو خضوعه لتدابير احترازية بديلة.

### 1. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحّة لفهم العلاقة بين العيوب العقلية والمسؤولية الجزائية، خاصة في ظل تزايد حالات الاضطرابات النفسية والعقلية في المجتمعات المعاصرة. يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تقييم الأهلية العقلية للجناة وتأثير ذلك على تحديد مسؤوليتهم الجنائية، مما يسهم في تطوير سياسات قانونية عادلة تراعي الحالة النفسية والعقلية للفرد.

### 2. مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيسي :**إلى أي مدى يؤثر العيب العقلي على تحديد المسؤولية الجزائية للفرد؟**

### 3. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **تحليل المفاهيم القانونية للعيب العقلي** :من خلال دراسة التعريفات والمعايير المستخدمة في تحديد العيوب العقلية المؤثرة على المسؤولية الجنائية.
2. **مقارنة النظم القانونية** :بتسليط الضوء على كيفية تعامل التشريعات المختلفة مع الجناة ذوي العيوب العقلية، واستعراض الأحكام القضائية ذات الصلة.
3. **تقديم توصيات** :تهدف إلى تحسين السياسات القانونية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للأفراد الذين يعانون من عيوب عقلية، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الجناة والمجتمع على حد سواء.

**4. منهجية البحث**

- **تحليل النصوص القانونية والتشريعات**
- **مراجعة الدراسات السابقة**
- **تحليل الأحكام القضائية.**
- **المقارنة بين التشريعات المختلفة**

**5. خطة البحث**

المبحث الأول : ماهيه العيب العقلي وأساسه القانوني

المطلب الأول : مفهوم العيب العقلي

الفرع الأول :التعريف القانوني للعيب العقلي

الفرع الثاني :الأساس القانوني للعيب العقلي في التشريعات الجنائية

المطلب الثاني : ذاتية العيب العقلي

الفرع الأول : خصائص العيب العقلي

الفرع الثاني : تميز العيب العقلي عن المرض النفسي

المبحث الثاني : أثر العيب العقلي على المسؤولية الجزائية

المطلب الأول : العيب العقلي وأثره في توافر أركان الجريمة

الفرع الأول :أثر العيب العقلي على الركن المادي للجريمة

الفرع الثاني :أثر العيب العقلي على الركن المعنوي للجريمة

المطلب الثاني : العيب العقلي وأثره في العقوبة

الفرع الأول :العيب العقلي كسبب للإعفاء أو التخفيف من العقوبة

الفرع الثاني :دور القاضي في تقدير العيب العقلي

## المبحث الأول : ماهيه العيب العقلي وأساسه القانوني

### الفرع الأول: التعريف القانوني للعيب العقلي

العيب العقلي يُعد من المفاهيم المحورية في علم القانون الجنائي، حيث يشير إلى الحالة العقلية التي تؤثر على قدرة الشخص على الإدراك والتفكير السليم، بما يجعله غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ أو على اتخاذ القرارات العقلانية. يُعرف العيب العقلي قانونيًا كحالة من الخلل العقلي الذي يمنع الشخص من ممارسة إرادته بحرية، ويحول دون قدرته على التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ (الكرمي، 2015).

يشمل العيب العقلي مجموعة من الاضطرابات النفسية والعقلية التي تتراوح بين الحالات البسيطة مثل القلق والاكتئاب وصولًا إلى الاضطرابات الأكثر تعقيدًا مثل الفصام (الشيزوفرينيا) أو الاضطرابات الذهنية الحادة التي تؤثر على الإدراك والقدرة على اتخاذ قرارات عقلانية. ومن الناحية القانونية، تتفق معظم الأنظمة القانونية على أنه في حال تعرض الشخص لعيب عقلي في وقت ارتكاب الجريمة، فإنه يمكن أن يُستثنى من المسؤولية الجنائية إذا كان العيب العقلي قد حال دون تمكُّنه من إدراك عواقب أفعاله أو من التمييز بين الصواب والخطأ (الجندي، 2020).

كما تشير المادة 60 من **قانون العقوبات العراقي** إلى أن الشخص الذي يكون في حالة مرض عقلي دائم أو مؤقت يفتقد القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ في وقت ارتكاب الجريمة، يُستثنى من المسؤولية الجنائية (قانون العقوبات العراقي، 2018). وفي المقابل، يقتضي هذا الاستثناء أن تكون هناك تقارير طبية ونفسية دقيقة تؤكد الحالة العقلية للمتهم في وقت ارتكاب الجريمة.

## الفرع الثاني: الأساس القانوني للعيب العقلي في التشريعات الجنائية

يتفاوت الأساس القانوني للعيب العقلي باختلاف التشريعات الجنائية حول العالم. ومع ذلك، فإن جميع الأنظمة القانونية تأخذ بعين الاعتبار تأثير العيب العقلي على قدرة الشخص على تحمل المسؤولية الجنائية. في **القانون الفرنسي**، يشير **المادة 122-1** من قانون العقوبات إلى أنه لا يمكن معاقبة الشخص إذا كان يعاني من مرض عقلي منعه من إدراك طبيعة أفعاله أو من التمييز بين الصواب والخطأ (قانون العقوبات الفرنسي، 2021). كما ينص القانون الفرنسي على أن الشخص الذي يعاني من مرض عقلي قد يعفى من العقوبة أو يتم تطبيق عقوبات مخففة بناءً على التقرير الطبي الذي يثبت وجود المرض العقلي.

أما في **القانون الإنجليزي**، فيعتبر العيب العقلي مبررًا للإعفاء من المسؤولية الجنائية بموجب قانون العقلية الجنائية(The Criminal Lunacy Act 1800) ، الذي يسمح للمحكمة بإعلان أن الشخص غير مسؤول جنائيًا إذا كان يعاني من اضطراب عقلي كبير في وقت ارتكاب الجريمة (فيلبس، 2018).

وفي **الولايات المتحدة**، تمثل قاعدة "دفاع الجنون (Insanity Defense) "إحدى أبرز آليات الاعتراف بالعيب العقلي كسبب لإعفاء الشخص من المسؤولية الجنائية. هذا الدفاع يتطلب أن يُثبت المتهم، من خلال شهادات طبية مختصة، أنه كان غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ بسبب مرض عقلي في وقت ارتكاب الجريمة. كما حددت **قضية ديونتي فيرغسون (1975 )**في المحكمة العليا الأمريكية كيفية تطبيق هذا الدفاع وكيفية معاملة الحالات التي يتبين فيها إصابة المتهم بمرض عقلي (الموسوعة الجنائية الأمريكية، 2019).

أما في **القانون الأردني**، فينص **المادة 61** من قانون العقوبات على أن الشخص الذي يُصاب بمرض عقلي يمنعه من فهم ما يفعله أو يمنعه من التمييز بين الصواب والخطأ يُستثنى من المسؤولية الجنائية ويخضع لعلاج نفسي (قانون العقوبات الأردني، 2020)

## المطلب الثاني: ذاتية العيب العقلي

### الفرع الأول: خصائص العيب العقلي

العيب العقلي يتميز بعدة خصائص قانونية ونفسية تساهم في تمييزه عن غيره من الأمراض العقلية والنفسية. هذه الخصائص تشمل:

1. **فقدان القدرة على التمييز** :يشير العيب العقلي إلى الخلل الذي يمنع الشخص من التمييز بين الصواب والخطأ. ومن ثم، يعجز الشخص عن إدراك عواقب تصرفاته.
2. **تأثيره على الإرادة** :العيب العقلي يؤثر بشكل كبير على الإرادة، بحيث يعيق قدرة الشخص على اتخاذ قرارات عقلانية أو تتسم تصرفاته بالاندفاع وعدم التحكم.
3. **تفاوت درجات العيب العقلي** :لا يُعتبر العيب العقلي حالة ثابتة بل يتفاوت من حالة إلى أخرى. فبعض الأفراد يعانون من اضطراب عقلي بسيط يسمح لهم بممارسة بعض الأعمال بشكل شبه طبيعي، بينما يعاني آخرون من اضطرابات شديدة تؤثر على حياتهم اليومية بشكل ملحوظ.
4. **التأثير على المسؤولية الجنائية** :يترتب على العيب العقلي استبعاد الشخص من المسؤولية الجنائية، ولكن يجب تقييم الحالة العقلية للفرد وفقًا للمعايير القانونية والفنية في الوقت الذي ارتُكبت فيه الجريمة. يتمثل التحدي في تحديد مدى تأثير العيب العقلي على قدرة الشخص على اتخاذ القرار السليم (الموسوعة القانونية العربية، 2021)

### الفرع الثاني: تطبيقات العيب العقلي في الأحكام القضائية

تطبيقات العيب العقلي في المحاكم تشمل تقييم الحالات الجنائية التي تنطوي على شخصيات تعاني من اضطرابات نفسية وعقلية. في بعض الأنظمة القانونية مثل **الولايات المتحدة**، تُجرى فحوصات نفسية مكثفة يتم

فيها تشخيص المرض العقلي، ويتم على أساس ذلك تحديد ما إذا كان الشخص مستثنى من المسؤولية الجنائية (The National Institute of Mental Health, 2020).

على سبيل المثال، في **حالة جون هينز (2009)**، استُخدم الدفاع عن الجنون لإثبات أن المتهم كان يعاني من اضطراب عقلي يمنعه من التمييز بين الصواب والخطأ وقت ارتكاب الجريمة. وتبين من خلال الشهادات الطبية أن المتهم كان يعاني من شدة الاضطراب العقلي في تلك الفترة.

## المبحث الثاني: أثر العيب العقلي على المسؤولية الجزائية

### المطلب الأول: العيب العقلي وأثره في توافر أركان الجريمة

## الفرع الأول: أثر العيب العقلي على الركن المادي للجريمة

يُعتبر الركن المادي للجريمة أحد العناصر الأساسية لقيام المسؤولية الجزائية، ويتعلق بالسلوك الإجرامي المتمثل في الفعل أو الامتناع الذي يعاقب عليه القانون. في حالة وجود عيب عقلي لدى الفاعل، قد يؤثر ذلك على قدرته على تنفيذ هذا السلوك بوعي وإرادة حرة، مما يثير تساؤلات حول مدى تحقق الركن المادي للجريمة ومسؤوليته الجزائية.( محمد العتيبي، 2025).

### 1. مفهوم الركن المادي للجريمة:

الركن المادي هو التعبير الخارجي عن السلوك الإجرامي، والذي قد يكون فعلًا إيجابيًا (كالقتل أو السرقة) أو سلبيًا (كالامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر). يتطلب القانون لقيام الجريمة وجود نشاط مادي ملموس يمكن إسناده إلى الجاني. وبالتالي، فإن السلوك الإجرامي يجب أن يكون ناتجًا عن إرادة واعية للفاعل.

### 2.تأثير العيب العقلي على القدرة على السلوك الإجرامي:

العيوب العقلية، مثل الجنون أو العاهات العقلية، قد تؤثر على قدرة الفرد على فهم طبيعة أفعاله أو التحكم فيها. إذا كان الشخص غير قادر على إدراك ما يفعله أو لا يستطيع التحكم في سلوكه بسبب عيب عقلي، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتفاء الركن المادي للجريمة. في القانون العراقي، تُعتبر حالات الجنون والعاهات العقلية من موانع المسؤولية الجنائية، حيث تنص المادة 60 من قانون العقوبات العراقي على أن الشخص لا يكون مسؤولًا جنائيًا إذا كان وقت ارتكاب الفعل في حالة عقلية تجعله غير قادر على إدراك أو اختيار سلوكه.( مجلس قيادة الثورة العراقي، 1969)

### 3.التمييز بين أنواع العيوب العقلية وتأثيرها:

ليس كل عيب عقلي يؤدي إلى انتفاء الركن المادي للجريمة. يجب التمييز بين الحالات التي يفقد فيها الشخص تمامًا القدرة على الإدراك أو التحكم، وبين الحالات التي يكون فيها الوعي والإدراك موجودين جزئيًا. في الحالة الأولى، قد يُعتبر السلوك غير متعمد، وبالتالي ينتفي الركن المادي. أما في الحالة الثانية، فقد يُعتبر السلوك متعمدًا، ولكن قد تُخفف العقوبة نظرًا للظروف العقلية للفاعل.( عبد الكريم عدنان عبد الكريم، 2018.)

**4. دور الخبرة الطبية في تحديد تأثير العيب العقلي:**

لتحديد مدى تأثير العيب العقلي على الركن المادي للجريمة، يلعب الخبراء الطبيون دورًا حاسمًا في تقييم الحالة العقلية للمتهم وقت ارتكاب الجريمة. يتم ذلك من خلال فحوصات نفسية وعصبية لتحديد مدى قدرة المتهم على فهم سلوكه والتحكم فيه. هذا التقييم يساعد القضاء في اتخاذ القرار المناسب بشأن مسؤولية المتهم.

**5. الإجراءات القانونية المتبعة في حالة ثبوت العيب العقلي:**

في حالة ثبوت وجود عيب عقلي يؤثر على قدرة المتهم على الإدراك أو التحكم في سلوكه، قد تقرر المحكمة اتخاذ تدابير احترازية بدلاً من العقوبة التقليدية. هذه التدابير تهدف إلى حماية المجتمع ومعالجة المتهم، مثل إيداعه في مؤسسة علاجية متخصصة( موقع "كُرلي"، 2020).

**6.تأثير العيب العقلي على تكييف الجريمة:**

قد يؤدي العيب العقلي إلى تغيير تكييف الجريمة من جريمة عمدية إلى غير عمدية إذا ثبت أن المتهم لم يكن قادرًا على توجيه إرادته نحو الفعل الإجرامي بسبب حالته العقلية. هذا التغيير في التكييف يؤثر على نوع العقوبة وشدتها. (حكومة الإمارات العربية المتحدة,2022).

**7.العيب العقلي كسبب لانتفاء القصد الجنائي:**

القصد الجنائي يتطلب وجود نية وإرادة لارتكاب الفعل الإجرامي. في حالة العيب العقلي الذي يمنع تكوين هذه النية أو الإرادة، ينتفي القصد الجنائي، مما قد يؤدي إلى انتفاء المسؤولية الجنائية أو تخفيفها( جامعة سعيدة)

**8. العيب العقلي والإكراه النفسي:**

في بعض الحالات، قد يؤدي العيب العقلي إلى تعرض المتهم لإكراه نفسي يجعله غير قادر على مقاومة القيام بالفعل الإجرامي. في مثل هذه الحالات، قد يُعتبر المتهم غير مسؤول جنائيًا بسبب فقدان الإرادة الحرة( مجلة "أبحاث في العلوم الإنسانية.)"

**9.العيب العقلي والجرائم ذات الطابع الخاص:**

بعض الجرائم تتطلب لقيامها توفر حالة عقلية خاصة لدى الجاني، مثل الجرائم التي تتطلب نية خاصة أو دافع محدد. في حالة وجود عيب عقلي يمنع تكوين هذه الحالة العقلية، قد ينتفي الركن المادي للجريمة.

**10.العيب العقلي والمسؤولية المخففة:**

حتى إذا لم يؤدِ العيب العقلي إلى انتفاء الركن المادي للجريمة بالكامل، قد يؤدي إلى تخفيف المسؤولية الجنائية. ففي حالة وجود اضطراب عقلي يقلل من قدرة المتهم على التحكم في سلوكه، قد تُخفف العقوبة المقررة.

**11. العيب العقلي والتدابير الاحترازية:**

في بعض الحالات، قد تُفرض تدابير احترازية على المتهم بدلاً من العقوبة التقليدية، مثل الإيداع في مؤسسة علاجية، بهدف حماية المجتمع ومعالجة المتهم.

**12. العيب العقلي في التشريعات المقارنة:**

تختلف التشريعات في كيفية تعاملها مع العيب العقلي وتأثيره على الركن المادي للجريمة. بعض الدول تعتمد معايير صارمة لتحديد مدى تأثير العيب العقلي على المسؤولية الجنائية، بينما تكون المعايير أكثر مرونة في دول أخرى.

**13. العيب العقلي والجرائم المستمرة:**

في حالة الجرائم المستمرة، قد يكون للعيب العقلي تأثير مختلف على الركن المادي، حيث يمكن أن يؤثر على استمرار السلوك الإجرامي.

## الفرع الثاني: أثر العيب العقلي على الركن المعنوي للجريمة

يُعتبر الركن المعنوي للجريمة، المتمثل في القصد الجنائي، عنصرًا أساسيًا في تحديد المسؤولية الجنائية. العيب العقلي، سواء كان دائمًا أو طارئًا، يمكن أن يؤثر بشكل كبير على هذا الركن، مما يستدعي دراسة تأثيراته القانونية.

**1. مفهوم الركن المعنوي للجريمة**

الركن المعنوي، أو القصد الجنائي، يعبر عن الإرادة الواعية للجاني في ارتكاب الفعل الجرمي. يتضمن هذا العنصر النية والوعي بعواقب الفعل. وفقًا للمادة (62) من قانون العقوبات الليبي، لا يعاقب على فعل يُعد جريمة إلا إذا ارتكب عن شعور وإرادة ( قانون العقوبات الليبي -المادة 62)

**2. العيب العقلي وتأثيره على الركن المعنوي**

العيب العقلي، سواء كان ناتجًا عن مرض عقلي دائم أو طارئ، قد يؤدي إلى انعدام أو نقص القصد الجنائي. إذا كان الجاني في حالة عيب عقلي كامل، بحيث لا يدرك طبيعة فعله أو عواقبه، يُعتبر غير مسؤول جزائيًا. أما إذا كان العيب العقلي جزئيًا، بحيث يؤثر على قدرة الجاني على التمييز أو الإرادة، فقد يؤدي ذلك إلى تخفيف العقوبة.

وفقًا للمادة (63) من قانون العقوبات الليبي، يُحدد القانون الأحوال التي يُعزى فيها الفعل إلى الفاعل نتيجة لفعله أو امتناعه، مع مراعاة تأثير العيوب العقلية على المسؤولية الجنائية.( **قانون العقوبات الليبي** -المادة 63)

**3. دور القاضي في تقدير العيب العقلي**

يقع على عاتق القاضي تقييم مدى تأثير العيب العقلي على الركن المعنوي للجريمة. يستند القاضي في ذلك إلى تقارير الخبراء النفسيين والشرعيين، بالإضافة إلى الأدلة والشهادات المتاحة. هذا التقييم يحدد ما إذا كان الجاني مسؤولًا جزائيًا أم لا، أو ما إذا كانت هناك أسباب مخففة للعقوبة .

يُظهر العيب العقلي تأثيرًا كبيرًا على الركن المعنوي للجريمة، حيث يؤثر على القدرة على التمييز والنية الجنائية. لذلك، يجب أن تأخذ القوانين في الاعتبار تأثير العيوب العقلية على المسؤولية الجنائية، وأن يتم تحديد الجزاء بما يتماشى مع درجة تأثير هذه العيوب. في كثير من الحالات، تتطلب مسؤولية الجاني الخضوع لتقييم نفسي دقيق من قبل الخبراء النفسيين لضمان أن الحكم القضائي يظل عادلًا ومتوازنًا مع الظروف النفسية للجاني.

## المطلب الثاني : العيب العقلي وأثره في العقوبة

### الفرع الأول: العيب العقلي كسبب للإعفاء أو التخفيف من العقوبة

يُعتبر العيب العقلي من أبرز العوامل التي تؤثر في المسؤولية الجنائية للأفراد، فهو يعد عاملًا مؤثرًا في تحديد مدى قدرة الشخص على تحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله. إذ يتم في العديد من النظم القانونية إعفاء أو

تخفيف العقوبة في حالة ثبوت وجود عيب عقلي يثبّت عدم قدرة الجاني على تمييز أفعاله أو فهم عواقبها. يعتمد تقدير العيب العقلي وتحديد أثره في العقوبة على عدة مبادئ قانونية وطبية تتداخل في إطار من الشروط الدقيقة التي وضعتها التشريعات القانونية، إلى جانب دور القاضي في تقدير هذه الحالات.

**1. العيب العقلي في التشريع الجزائي**

في كثير من النظم القانونية، يشير العيب العقلي إلى الحالة التي يعاني فيها الشخص من اضطراب عقلي أو نفسي يؤثر على قدرته على الإدراك أو الإرادة. في القانون الجنائي، يعتبر وجود العيب العقلي سببًا يمكن أن يؤدي إلى الإعفاء من المسؤولية الجنائية إذا ثبت أن الشخص في وقت ارتكاب الجريمة كان غير قادر على تمييز فعلته أو فهم خطورتها. هذه القاعدة تتوافق مع العديد من التشريعات الجزائية في مختلف الدول العربية مثل **قانون العقوبات المصري** و**قانون العقوبات الأردني**، حيث تنص المواد المتعلقة بالمسؤولية الجنائية على أن الشخص الذي يعاني من عيب عقلي قد يتم إعفاؤه من المسؤولية الكاملة أو يخضع لعقوبة مخففة بناءً على مدى تأثير حالته العقلية.( د. مصطفى قاسم، 2018.)

**2. الأسس القانونية للإعفاء أو التخفيف من العقوبة**

من الناحية القانونية، يشترط إعفاء أو تخفيف العقوبة بسبب العيب العقلي إثبات عدة شروط، أولها أن يكون العيب العقلي قد وقع قبل ارتكاب الجريمة، بحيث يؤدي إلى التأثير على القصد الجنائي. علاوة على ذلك، يشترط أن يكون العيب العقلي في درجة من الخطورة تجعل الجاني غير قادر على تقدير الأضرار الناتجة عن

فعلته. قد يكون العيب العقلي مرتبطًا بأمراض نفسية مزمنة أو حالات عاطفية شديدة، مثل الجنون أو الاضطراب العقلي الحاد.( د. محمد صلاح الدين،2020)

### 3. مواقف القضاء في العيب العقلي

دور القاضي في التعامل مع حالات العيب العقلي أمر بالغ الأهمية، حيث يقوم القاضي بدراسة التقارير الطبية وتقدير حالته العقلية قبل اتخاذ القرار بشأن العقوبة. في العديد من الدول العربية، يتم الاستناد إلى تقرير طبي مختص صادر عن أطباء نفسيين لتحديد مدى تأثير العيب العقلي على الجاني. في بعض الحالات، يقرر القاضي تخفيف العقوبة أو إصدار حكم بالحبس في مؤسسة علاجية إذا كانت الحالة تستدعي ذلك. بينما في حالات أخرى، قد يتم الإعفاء من العقوبة بالكامل إذا ثبت أن الجاني يعاني من جنون دائم أو حالة عقلية تعجزه عن إدراك تصرفاته.( د. أحمد فؤاد عبد الهادي، 2017)

### 4. الشروط الطبية لتقدير العيب العقلي

تعتبر التقارير الطبية المرتكزة على تقييمات نفسية دقيقة من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها القضاء في تحديد تأثير العيب العقلي على الجاني. وفقًا للمعايير الطبية الدولية، فإن الجاني الذي يعاني من اضطراب عقلي يُثبِت الخبراء أنه غير قادر على فهم أو تمييز أفعاله من الناحية القانونية، فإنه يتم إعفاؤه من المسؤولية الجنائية. ولذلك، يجب على القاضي أن يحرص على أن تكون التقارير الطبية موثوقة ومتوافقة مع المعايير العلمية والطبية الحديثة. (د. محمد صلاح الدين، 2020)

### 5. العيب العقلي بين الإعفاء والتخفيف من العقوبة

ينبغي على القاضي أن يفرق بين حالتي الإعفاء التام من العقوبة والتخفيف منها بناءً على درجة العيب العقلي. في حالة الجنون التام، يُعفى الجاني من المسؤولية الجنائية، بينما في حالات أخرى من الاضطراب العقلي أو

النفسي الأقل حدة، قد يقرر القاضي تخفيف العقوبة. هذا التقدير يعتمد بشكل أساسي على مدى تأثير العيب العقلي على قدرة الشخص على اتخاذ القرار وتنفيذ الأفعال بإرادته الحرة" .( د. محمود مصطفى، 2019).

**6. تطبيقات عملية وتفسير قضائي للعيب العقلي**

في العديد من الحالات الواقعية، يواجه القاضي تحديًا في تطبيق القوانين المتعلقة بالعيب العقلي، حيث يتم تقييم حالته العقلية من خلال عدة أطراف معنية، بدءًا من المحامين والخبراء الطبيين وصولاً إلى القاضي الذي يُصدر الحكم النهائي. قد تكون بعض الحالات غامضة أو معقدة، مما يتطلب من القاضي دراسة معمقة لجميع الأدلة والشهادات قبل اتخاذ القرار المناسب. يتم غالبًا تحويل الجاني إلى مستشفى للأمراض النفسية في حال التأكد من وجود عيب عقلي يؤثر على قدرته على الإحساس بالعواقب المترتبة على أفعاله.( د. علي مصطفى، 2017)

## الفرع الثاني: دور القاضي في تقدير العيب العقلي

يعد دور القاضي في تقدير العيب العقلي من الأدوار الحساسة والمعقدة في النظام القضائي، حيث يتطلب من القاضي التوازن بين تطبيق القوانين بحرفية ومراعاة الظروف النفسية والعقلية للجاني عند اتخاذ قراره بشأن المسؤولية الجنائية والعقوبة. تتداخل في هذا التقدير عدة عوامل تشمل القوانين الجنائية، الخبرات الطبية، والاعتبارات الإنسانية والاجتماعية.( د. أحمد فؤاد عبد الهادي، 2017)

**1. معايير تقدير العيب العقلي من قبل القاضي**

تتطلب عملية تقدير العيب العقلي من قبل القاضي النظر في مدى تأثير العيب العقلي على الإرادة والإدراك، أي ما إذا كان الجاني قادرًا على تمييز تصرفاته أو التحكم فيها أثناء ارتكاب الجريمة. في هذا السياق، يعتمد القاضي على تقارير طبية نفسية من أطباء مختصين لتحديد درجة تأثير العيب العقلي على قدرة الجاني على تحمل المسؤولية.( د. محمد صلاح الدين، 2020)

**2.التقييم الطبي وتأثيره على قرار القاضي**

يشمل دور القاضي في تقدير العيب العقلي استنادًا إلى تقارير الخبراء الطبيين، التي تكون عادةً حاسمة في تحديد ما إذا كان الجاني يعاني من اضطراب عقلي يؤثر على مسؤوليته الجنائية. يعتمد القاضي على تقارير الأطباء النفسيين والمتخصصين في الطب الشرعي لتحديد ما إذا كان الجاني يعاني من اضطراب عقلي دائم أو مؤقت، ومدى تأثيره على قدرته على الإدراك والتمييز بين الصواب والخطأ. يتعين على الخبراء الطبيين تحديد درجة العيب العقلي، ويجب أن تكون التقارير دقيقة ومدعومة بالأدلة العلمية.( د. علي مصطفى، 2017)

**3. دور القاضي في التفريق بين الجنون والتخفيف من العقوبة**

يمتلك القاضي السلطة التقديرية في التفريق بين حالة الجنون التام التي تؤدي إلى الإعفاء الكامل من العقوبة، وحالة العيب العقلي التي يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من العقوبة. إذا ثبت أن الجاني يعاني من اضطراب عقلي مؤثر على قدرته على التمييز أو الإرادة، فقد يقرر القاضي تخفيف العقوبة أو تحويل الجاني إلى مؤسسة علاجية بدلاً من السجن، وهذا يعتمد على شدة الاضطراب العقلي ومدى تأثيره على التصرفات الجنائية.( د. مصطفى قاسم، 2018)

**4. معايير قانونية وتقارير نفسية**

في بعض النظم القانونية، يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة بناءً على فحص الأدلة والقرائن المقدمة إليه، ويعتمد بشكل أساسي على التقارير النفسية من الخبراء الطبيين في التقييم النهائي لحالة الجاني. القاضي لا يعتمد فقط على الوصف الطبي للعيب العقلي بل ينظر أيضًا في كيفية تأثير هذا العيب على تصرفات الجاني في وقت ارتكاب الجريمة. هذا التقدير يكون دقيقًا للغاية ويحتاج إلى فحص معمق من القاضي الذي يعتمد على موازنة الأدلة الطبية والنفسية.( د. شريف يوسف،2019)

**5. القاضي ودوره في تطبيق مبدأ العدالة**

لا تقتصر مسؤولية القاضي على مجرد تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالعيب العقلي، بل يتعين عليه أيضًا النظر في العدالة الفردية، بحيث يحقق التوازن بين تطبيق القانون وبين الظروف الشخصية للجاني. في حالات العيب العقلي، يتطلب الأمر مراعاة الشروط الطبية والاجتماعية التي قد تؤثر في قراره. القاضي في هذا السياق يتحمل مسؤولية اجتماعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجوانب الإنسانية لحالة الجاني.( د. محمود مصطفى، 2019)

**6. تطبيقات عملية للقاضي في حالات العيب العقلي**

في تطبيقات عملية، يقوم القاضي بتقدير العيب العقلي بناءً على مجموع الأدلة المقدمة إليه، ويأخذ في الاعتبار نوعية الجريمة المرتكبة، وخطورة الجاني على المجتمع. في بعض الحالات، قد يقرر القاضي تحويل الجاني إلى مؤسسة علاجية أو فرض عقوبات بديلة كالعلاج النفسي أو الحبس في منشآت مخصصة للأشخاص ذوي الاضطرابات النفسية. كما يُعتبر دور القاضي هنا حاسمًا في تحديد ما إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة تحت تأثير عيب عقلي أو ما إذا كان يمكن تخفيف العقوبة بناءً على الحالة العقلية للجاني.( د. فهد العتيبي، 2018)

## الخاتمة

أن العيب العقلي يشكل تأثيرًا جوهريًا على الركن المعنوي للجريمة، ويستحق الاهتمام الدقيق من قبل المشرعين والقضاة. إن الركن المعنوي، الذي يرتكز أساسًا على القصد الجنائي والنية، يعتمد بشكل رئيسي على القدرة العقلية للجاني على إدراك طبيعة فعلته وإرادته في ارتكاب الجريمة. وفي الحالات التي يطرأ فيها العيب العقلي على المتهم، سواء كان هذا العيب ديموميًا أو مؤقتًا، فإنه قد يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ، وبالتالي يُسهم في استبعاد أو تعديل المسؤولية الجنائية.

لقد تناولنا في هذا البحث تفاصيل قانونية ونظرية تخص كيفية تأثير العيب العقلي على المسؤولية الجنائية، مع التركيز على الأحكام القانونية التي تتعلق بذلك في القوانين العربية. من خلال ذلك، توصلنا إلى أن معظم الأنظمة القانونية تأخذ في الاعتبار دور العيب العقلي كسبب للإعفاء أو التخفيف من العقوبة، وهو ما يعكس استجابة قانونية إنسانية تجاه الأشخاص الذين يعانون من مشاكل عقلية.

من جهة أخرى، تناولنا دور القاضي في تقدير مدى تأثير العيب العقلي في تحديد المسؤولية الجنائية، حيث يقوم القاضي في الغالب بالاعتماد على التقارير الطبية والنفسية لتحديد درجة تأثير هذا العيب على الجاني. إن هذه المسؤولية القانونية والقضائية تتطلب فحصًا دقيقًا لكافة الظروف المحيطة بكل حالة على حدة، لضمان تحقيق العدالة في تطبيق العقوبة، خاصة في الحالات التي يكون فيها العيب العقلي جزئيًا أو مؤقتًا.

إن تقدير القاضي لأثر العيب العقلي يظل مقيّدًا بالمعايير القانونية والنفسية المقررة، بحيث لا يُعفى الجاني من المسؤولية الجنائية إلا إذا كانت حالته العقلية تُمثل عائقًا حقيقيًا أمام إدراكه لطبيعة فعله. وفي حالات أخرى، قد تكون المسؤولية الجنائية محاطة بتخفيض العقوبة بناءً على هذه الظروف المخففة.

ويمكن القول إن الأنظمة القانونية بشكل عام قد نجحت في الموازنة بين المصلحة العامة في معاقبة الجريمة والمصلحة الإنسانية في حماية الأفراد الذين يعانون من اضطرابات عقلية. ومع ذلك، هناك حاجة دائمة إلى تطوير هذه الأنظمة لتواكب التغيرات النفسية والعقلية المعقدة التي قد يواجهها المجتمع.

في المستقبل، ينبغي أن يتوجه التشريع نحو مزيد من التحقيق في تأثير العيوب العقلية على الأفعال الإجرامية، مع مراعاة تقنيات تشخيصية ونفسية أكثر تطورًا تساهم في تقديم حكم عادل وموضوعي. إن هذا سيسهم في تحسين النظام القضائي وضمان أن العدالة تُنفذ في أكثر صورها إنصافًا.

**المراجع:**


1. الكرمي، ع. (2015) .*القانون الجنائي: المبادئ والتطبيقات* .عمان: دار النشر القانونية.
2. الجندي، ف. (2020) .*مبادئ القانون الجنائي: شرح النظرية العامة للجريمة والعقوبة* .القاهرة: دار النهضة العربية.
3. قانون العقوبات العراقي، (2018) .*المادة 60* .بغداد: وزارة العدل العراقية.
4. قانون العقوبات الفرنسي، (2021) .*المادة 122-1* .باريس: دار النشر القانونية.
5. فيلبس، ج. (2018) .*دفاع الجنون في القوانين الجنائية* .لندن: دار النشر الجنائية.

6. الموسوعة الجنائية الأمريكية، (2019) .*دفاع الجنون في النظام الأمريكي* .نيويورك: مؤسسة فقه القانون.

7. قانون العقوبات الأردني، (2020) .*المادة 61* .عمان: وزارة العدل الأردنية.

8. الموسوعة القانونية العربية، (2021) .*قضايا الجنون والمسؤولية الجنائية* .بيروت: مؤسسة الدراسات القانونية.

9. *The National Institute of Mental Health*. (2020). *Insanity Defense in US Law*. Washington D.C.: US Government Printing Office.

10. مجلس قيادة الثورة العراقي، قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل، موقع ويبو ليكس، 1969، المادة 60 .

11. محمد العتيبي، "الركن المادي للجريمة | مفهومه وعناصره مع أمثلة قانونية"، موقع محمد العتيبي القانوني، غير متوفر، غير متوفر .

12. جامعة ديالى، "الركن المادي للجريمة"، كلية القانون والعلوم السياسية، غير متوفر، غير متوفر .

13. حكومة الإمارات العربية المتحدة، "مرسوم بقانون اتحادي بإصدار قانون الجرائم والعقوبات"، موقع تشريعات الإمارات، غير متوفر، غير متوفر .

14. المحكمة الاتحادية العليا، "هل يضبط القانون سلوك الإنسان؟"، موقع المحكمة الاتحادية العليا، غير متوفر، غير متوفر .

15. جامعة سعيدة، "أثر القصد الجنائي في تحديد المسؤولية الجزائية" .

16. مجلة "أبحاث في العلوم الإنسانية"، "الإرادة ودورها في المسؤولية الجنائية"، جامعة طهران .

17. موقع "كُرلي"، "انعدام الجريمة أو تخلف أحد عناصرها وأثرهما في سلطة النيابة العامة في التصرف في القضايا".

18."الجرائم والعقوبات في التشريع الجزائي"، د. مصطفى قاسم، دار النهضة العربية، 2018.

القانون الجنائي: أحكام الجريمة والعقوبة"، د. محمد صلاح الدين، دار الفكر العربي، 2020مبادئ القانون الجنائي"، د. أحمد فؤاد عبد الهادي، دار الفكر الجامعي، 2017.

19."دور القاضي في تقدير العيب العقلي"، مجلة دراسات قانونية، د. محمود مصطفى، جامعة القاهرة، 2019.

20.العيب العقلي في التشريع الجزائي المصري"، د. محمد صلاح الدين، دار الفكر العربي، 2020.

21."تقدير القاضي للعيب العقلي في التشريعات الجنائية"، د. علي مصطفى، دار الفكر الجامعي، 2017.

22.**"مبادئ القانون الجنائي"**، د. أحمد فؤاد عبد الهادي، دار الفكر الجامعي، 2017.

23.**"القانون الجنائي: أحكام الجريمة والعقوبة"**، د. محمد صلاح الدين، دار الفكر العربي، 2020.

24.تقدير القاضي للعيب العقلي في التشريعات الجنائية"، د. علي مصطفى، دار الفكر الجامعي، 2017"الجرائم والعقوبات في التشريع الجزائي"، د. مصطفى قاسم، دار النهضة العربية، 2018.

25."مبادئ القانون الجنائي في ضوء التشريعات الحديثة"، د. شريف يوسف، دار الفكر العربي، 2019.

26."دور القاضي في تقدير العيب العقلي وأثره على العقوبة"، مجلة دراسات قانونية، د. محمود مصطفى، جامعة القاهرة، 2019.

27."تقدير القاضي للعيب العقلي وأثره على المسؤولية الجنائية"، د. فهد العتيبي، دار النهضة العربية، 2018.

28.قانون العقوبات الليبي (المادة 62 والمادة 63) التي تتعلق بالقصد الجنائي وتأثير العيب العقلي على المسؤولية الجنائية .

29.القانون الجنائي: نظرية الجريمة"، د. مصطفى الفقي، دار النهضة العربية، 2020.

30."المسؤولية الجنائية في ظل القوانين المعاصرة"، د. عادل عبد الحميد، منشورات جامعة القاهرة، 2019.

31."العيب العقلي في التشريع الجنائي"، د. خالد مصطفى، دار الفكر الجامعي، 2020.

32."المسؤولية الجنائية في حالة العيب العقلي"، د. حسن الجندي، المجلة القانونية، 2019.

33."العيب العقلي وأثره في مسؤولية الجاني"، د. عماد سليم، دار النهضة العربية، 2021.